خطوات البحث في الحديث التحليلي

أولاً: الجمع والترتيب.

١- يرتب أحاديث البحث على مباحثه ومطالبه مراعيا التسلسل العلمي والمنطقي لأبواب البحث.

٢- يرقم الباحث الأحاديث ترقيماً تسلسلياً.

٣- يصدر الباحث نص الحديث المراد دراسته من مصدره المنقول منه في كل مبحث أو مطلب, مع الإحالة إلى موضعه.

٤- يبرز الباحث عنوان الحديث المأخوذ من دلالته العامة المشتركة بين ألفاظه.

ثانياً: تخريج الأحاديث.

أ- يبدأ الباحث بتخريج الحديث من المصدر المختار بإسناده كاملاً مراعيا ما يلي:

- اختيار المصدر على الترتيب المعهود للكتب الستة، ثم الترتيب على الوفاة.
- اختيار اللفظ الأوفى والأشمل.
- العناية بعلامات الترقيم داخل النص المنقول من المصدر.
- التنبيه على الخطأ في المطبوع -إن وجد- مع بيان الصواب في الحاشية.

ب- يخرج الباحث الحديث على المتابعات، جاعلاً إسناد المصنف, أو إسناد الإمام الذي نُقل من كتابه منطلقاً لترتيبها، مبتدئاً بالمتابعة التامة، فالقاصرة, بالخطوات التالية:

١- إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما خرجه الباحث من الكتب الستة، ويخرج عنها لفائدة في الإسناد أو المتن، كمعرفة لفظ راو لم يذكروا لفظه، أو لاختلاف الرواة في لفظ مؤثر منه، أو زيادة مؤثرة في فهم مسائل الحديث, ونحو ذلك.

٢- إذا كان الحديث في غيرهما خرجه الباحث من الكتب التسعة مستوعبا لطرقها، ويخرج عنها لفائدة في الإسناد أو المتن كدفع غرابة، أو إثبات علة, أو تتبع لفظ راو، ونحو ذلك.

٣- يكتفي الباحث بتسمية الراوي موضع المتابعة، دون ذكر الوسائط بينه وبين المصنفين، ما لم يكن هناك غرض يقتضيه التخريج، من بيان فروق في المتن اختلف فيها من دون الراوي المتابع، أو اختلاف في الإسناد.

٤- يجعل الباحث لكل متابعة علامة مستقلة، وهي النجمة (*)، فإذا انتهت المتابعة ذكر الفروق المتنية والإسنادية بين طرق هذه المتابعة -إن وجدت-.

٥- يبتدئ الباحث في التخريج بأصحاب الكتب الستة، على ترتيبهم المعهود، ثم بعد ذلك

حسب وفيات المصنفين, ما لم يروي المتقدم عن المتأخر رتبة, فإنه يبدأ حينها بالمتأخر رتبة, كأن يروي أبو داود عن الإمام أحمد, فيُقدم الإمام أحمد في التخريج.

٦- إذا كان لبعض الأئمة المخرجين كلام على الحديث، فإنه يؤخر إلى "الحكم على الحديث"، ليكون نقد الأئمة للحديث مجموعاً في موضع واحد، فتتم الفائدة به.

٧- يكتفي عند الإحالة إلى المصادر برقم الحديث إن كان المصدر مرقما, أو بالجزء والصفحة إن كان غير مرقم, ولا يزيد على هذا من بيانات الإحالة إلا عند الحاجة إلى ذلك.

ج- على الباحث أن يجتهد في تتبع ألفاظ الحديث وبيانها؛ لما في ذلك من أثر بالغ في الدراسة التحليلية.

ثالثاً: دراسة إسناد الحديث، وتشتمل على:

١- تراجم الرواة.

يعنون الباحث لتراجم الرواة, ثم يترجم لجميع الرواة الواردين في إسناد المصنف مطلقاً, أو في الإسناد المثبت الذي اعتمده أصلاً إن كان الحديث في غير الصحيحين, ويراعي في الترجمة إثبات ما يلي:

أ- ذكر اسم المترجم كاملاً، ثلاثياً، وكنيته، ولقبه -إن وجد-، فإن دعت الحاجة إلى الزيادة زاد دفعاً لما قد يقع من اشتباه.

ب- ذكر تاريخ وفاة المترجم -إن وجد-، وإن وقع في تعيين وفاته اختلاف أشار إليه، فإن كان لتعيين التاريخ أثر، ذكر الراجح، مدعماً بالدليل.

ج- يعتمد الباحث في سياق اسم المترجم: سياق ابن حجر في التقريب، إلا إن دعت الحاجة للخروج عن سياقه لغرض علمي.

د- يذكر الباحث اثنين من شيوخ المترجم -إن وجد-، أحدهما شيخه في الإسناد، واثنين من تلاميذه -إن وجد-، أحدهما الراوي عنه في الإسناد.

هـ- إن كان المترجم ظاهر التوثيق أو التضعيف، فينقل الباحث عبارة ابن حجر في التقريب، ويجعلها بين علامتي تنصيص " "، ثم يشير إلى مصدرين من مصادر ترجمته -بالإضافة إلى التقريب-، أحدهما مصدر متقدم، فإن دعت الحاجة إلى الزيادة عليهما لغرض يقتضي ذلك، فلا بأس بها.

و- إن كان الراوي مختلفاً فيه، أو في ترجمته شيء من الغموض، أو وقع اختلاف في عينه، فيذكر الباحث من أقوال أئمة الجرح والتعديل ما يزيل ذلك الإشكال، أو يحدد عين المترجم.

ز- يعتمد الباحث في نقل الأقوال على المصادر المتقدمة، ثم المصادر المتأخرة.

ح- يختم الباحث بحثه بعبارة ابن حجر إن كان رأيه يوافقها، وإن رأى أن عبارة الذهبي في "الكاشف" أرجح، ذكرها.

فإن ظهر للباحث تعقيب أو اعتراض على كلمة الذهبي أو ابن حجر ذكر ذلك، مبيناً وجه اعتراضه.

ط- يختم الباحث الترجمة بذكر المصادر التي استقى منها النصوص المنقولة فيها, ويمكن أن يكون ذلك في الهامش.

٢- الحكم على الحديث.

يعنون الباحث للحكم على الحديث، ويبدأ بوصف إسناد المصنف, أو إسناد الإمام الذي اعتمده أصلاً, مراعياً ما يلي:

أ- إن كان الحديث المختار في الصحيحين أو أحدهما اكتفى الباحث بالإشارة إلى أنه مخرج عندهما، إلا إن كان فيه عند غيرهما سياق مختلف، أو زيادة مؤثرة، فينبه الباحث عليها، ويعتني بدراستها.

ب- إن كان الحديث المختار خارج الصحيحين، أو كان الكتاب المُخرج مسنداً, وصف الباحث الإسناد بما يستحقه، كأن يقول: إسناده متصل، ورجاله ثقات، إلا فلاناً، أو غير ذلك من العبارات التي تناسب حال الإسناد.

ثم ينظر في الطرق الأخرى التي ساقها في التخريج، من جهة أثرها على الإسناد المدروس جبرا أو إعلالا.

ج- إن كان في الحديث اختلاف، عيّن الباحث المدار، ثم لخّص ما وقع من اختلاف عليه، ونقل في أثناء ذكر الأوجه ما وقف عليه من كلام للأئمة على ذلك الوجه بعينه -من تصحيح، أو تضعيف، أو بيان تصحيف، أو غيرها من دواعي النقد-.

وبعد عرض الاختلاف، يذكر الباحث ما ترجح له من الأوجه، مبيناً سبب الترجيح.

د- ينظر الباحث في شواهد الحديث، وأثرها على حديثه موضع الدراسة من جهة الثبوت والدلالة، ويراعي في ذلك ألا يكون الشاهد تقدم في دراسة الاختلاف الموجود في الحديث.

هـ- إذا سبقت دراسة الحديث باعتباره وجهاً من أوجه حديثٍ سابق، فيكتفي ببحثه في الموضع الأول، ويذكره في الموضع الثاني، ويحيل فيه إلى موضع دراسته.

٣- لطائف الأسانيد.

يعنون الباحث للطائف الإسناد, ويذكرها من خلال دراسته للإسناد, واطلاعه على شروح الأئمة, مع مناقشة ذلك, وبيان ماله أثر منها على الحديث.

رابعاً: غريب الحديث, وبيان ألفاظه.

يعنون الباحث لغريب الحديث, وبيان ألفاظه, أو شرح ألفاظ الحديث من خلال كتب الغريب, ومعاجم اللغة, وشروح الأئمة, مع الاعتناء بأثر الدراسة الحديثية في تفسير اللفظ, أو تصرف الرواة فيه بالرواية بالمعنى ونحو ذلك.

خامساً: سبب ورود الحديث.

يعنون الباحث لسبب الورود الحديث -إن وجد-, ويدرسه من جهة ثبوته, ومن جهة أثره في فهم مسألته, أو دفع إشكالاته.

سادساً: فقه الحديث ودلالته.

أ- يتوسع الباحث في دراسة مسائل الحديث ودلالاته المشتركة العامة, وكذلك الخاصة بكل لفظ من ألفاظه, معتنياً بأثر دراسته للحديث ورواياته على تلك الدلالات, وفي نقد الاستدلالات بها.

ب- يصنف الباحث مسائل الحديث ويرتبها ترتيبا مطردا في كل أحاديث الرسالة, كأن يرتيبها على النحو التالي:

١- مسائل المصطلح التي اشتمل عليها الإسناد أو المتن.

٢- الدلالات اللغوية -غير الغريب- والنحوية والإعرابية.

٣- الدلالات العقدية التي اشتمل عليها الحديث.

٤- الدلالات الأصولية والقواعد الفقهية التي ذكرها الشراح والأصوليون.

٥- الدلالات الفقهية مع مناقشتها وتحريرها, والعناية بفقه أئمة الحديث, وتبويباتهم على الحديث, ومقاصدهم من إيراده في كتبهم.

٦- دلالات الحديث على المسائل المعاصرة في التربية، والدعوة، والإعجاز العلمي وغيرها، وتأصيلها وفق المنهج العلمي المعتبر، وتجنب التعسف والتكلف في تحميل النصوص ما لا تحتمل، والرد على ذلك، ومناقشة المفاهيم الخاطئة، والتصورات والمناهج المخالفة، والشبهات المثارة في الموضوع ونقدها من خلال الصنعة الحديثية, وفهم السلف للحديث.

ج- ينظر الباحث في متون أحاديث الباب، ويجتهد في الجمع بين المختلف منها، ودفع الإشكال عما ظاهره التعارض منها من خلال الطرق المعروفة عند المحدثين في إزالة التعارض بعد النظر في أقوال الأئمة في ذلك.

سابعاً: العزو، والأعلام، والأماكن ونحوها.

يبين الباحث في الهوامش كل ما يُحتاج إليه -مما ليس هو داخلاً في تحليل الحديث-, كعزو آية، وترجمة علم، وتحديد مكان، ونحو ذلك.